

عنوان التقرير

اخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/

أبو بكر احمد باوزير

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

المقدمة

تُعد أخلاقيات البحث العلمي أحد المرتكزات الأساسية التي تستند إليها العملية البحثية في مختلف التخصصات الأكاديمية، إذ تمثل مجموعة من المبادئ والمعايير التي تنظم سلوك الباحث أثناء جميع مراحل البحث، بدءاً من تحديد المشكلة البحثية وتصميم الدراسة، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج وتوثيقها. وتهدف هذه المبادئ إلى ضمان نزاهة المعرفة المنتجة، وحماية حقوق المشاركين، وتعزيز الثقة في المخرجات العلمية وإمكانية الاستفادة منها في بناء القرارات والسياسات. (Floridi et al., 2018)

وتكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهمية خاصة في الدراسات الإدارية نظراً لاعتمادها بصورة كبيرة على البيانات الميدانية المستمدة من الأفراد والمنظمات، الأمر الذي يفرض التزاماً عالياً بمعايير السرية والموضوعية والشفافية، فضلاً عن ضرورة تجنب أي ممارسات قد تؤثر في مصداقية النتائج أو سلامة الاستنتاجات. كما أن تنامي الاهتمام بقضايا الحوكمة والرقابة المؤسسية في بيئة الأعمال المعاصرة جعل من الالتزام الأخلاقي في البحوث الإدارية مطلباً أساسياً لضمان جودة المعرفة العلمية ودقتها. (Jobin et al., 2019)

وفي إطار البحث المعنون بـ "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المؤسسي في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض"، تبرز الحاجة إلى استيعاب الأبعاد الأخلاقية المرتبطة بمراحل تنفيذ الدراسة الميدانية، لا سيما فيما يتعلق بالتعامل مع المشاركين، وحماية المعلومات التنظيمية، وضمان الحياد في تفسير النتائج. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا التقرير إلى استعراض المفاهيم والمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، وتحليل أبرز القضايا الأخلاقية المرتبطة بالبحوث الإدارية، إضافة إلى توضيح الأطر التنظيمية الحاكمة لها، وصولاً إلى بيان كيفية تطبيق تلك المبادئ عملياً في الدراسة الحالية بما يضمن سلامة الإجراءات البحثية وموثوقية نتائجها.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تمثل المبادئ الأخلاقية الإطار الذي يحكم الممارسات البحثية ويضمن سلامة الإجراءات العلمية ومصداقية النتائج. ولا يقتصر دور هذه المبادئ على تنظيم العلاقة بين الباحث والمشاركين في الدراسة، بل يمتد ليشمل المحافظة على جودة المعرفة المنتجة وتعزيز الثقة في مخرجات البحث العلمي. وتزداد أهمية هذه المبادئ في البحوث الإدارية التي تعتمد على جمع البيانات من الأفراد والمنظمات، حيث تبرز الحاجة إلى الالتزام بمعايير مهنية وأخلاقية دقيقة خلال مختلف مراحل الدراسة.

وفيما يلي أبرز المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي ذات الصلة بالدراسات الإدارية والميدانية: (Miteu, 2024)

المبدأ الأخلاقي	التعريف	مثال تطبيقي في البحوث الإدارية
الأمانة العلمية	الالتزام بنقل المعلومات والنتائج كما هي دون تحريف أو اقتباس غير موثق، مع نسبة	توثيق جميع الدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة المؤسسية وفق أسلوب التوثيق

الأفكار إلى أصحابها الأصليين وفق الأصول العلمية المعتمدة.	المعتمد وعدم استخدام أفكار أو نصوص منشورة دون الإشارة إلى مصادرها.
النزاهة	الالتزام بالسلوك العلمي السليم في جميع مراحل البحث بما يضمن صدق الإجراءات ودقة النتائج وعدم التلاعب بها لتحقيق أهداف أو مصالح شخصية.
الموضوعية	الابتعاد عن التأثيرات الشخصية والأحكام المسبقة عند جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بما يضمن الحياد العلمي.
السرية	تفسير العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المؤسسي استناداً إلى النتائج الإحصائية فقط دون التأثير بالانطباعات الشخصية تجاه الشركات محل الدراسة.
الموافقة المستنيرة	عدم الكشف عن أسماء الموظفين أو الشركات المشاركة في الدراسة والاكتفاء باستخدام رموز أو بيانات مجمعة عند عرض النتائج.
الموافقة المستنيرة	حماية البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من المشاركين وعدم الإفصاح عنها أو استخدامها خارج نطاق الدراسة.
الموافقة المستنيرة	تزويد أفراد العينة بنبذة تعريفية توضح هدف الدراسة وطبيعة المشاركة وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت قبل استكمال الاستبانة.

وتشكل هذه المبادئ منظومة متكاملة لا يمكن الفصل بين عناصرها، إذ إن الإخلال بأي منها قد ينعكس بصورة مباشرة على جودة الدراسة وموثوقية نتائجها. كما أن الالتزام بها لا يعد مطلباً إجرائياً فحسب، بل يمثل مسؤولية علمية ومهنية تسهم في تعزيز مصداقية البحث وإمكانية الاستفادة من نتائجه في تطوير الممارسات الإدارية وصنع القرار داخل المنظمات.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه البحوث العلمية عدداً من التحديات الأخلاقية التي قد تؤثر بصورة مباشرة في مصداقية النتائج وجودة المعرفة المنتجة. وتزداد حساسية هذه القضايا في الدراسات الإدارية والميدانية بسبب ارتباطها بالمنظمات والأفراد وما تتضمنه من بيانات ومعلومات قد تكون ذات طبيعة خاصة أو استراتيجية. ومن ثم فإن الوعي بهذه القضايا والتعامل معها وفق الأطر الأخلاقية المعتمدة يعد شرطاً أساسياً لضمان سلامة العملية البحثية.

١. الانتحال العلمي

يُقصد بالانتحال العلمي استخدام أفكار أو نتائج أو نصوص الآخرين بصورة كلية أو جزئية دون الإشارة إلى مصادرها الحقيقية، وهو من أكثر المخالفات الأخلاقية شيوعاً في الأوساط الأكاديمية. ولا يقتصر الانتحال على النسخ الحرفي للنصوص، بل يشمل أيضاً إعادة صياغة الأفكار أو النتائج المنشورة دون توثيقها بالشكل المناسب. (Shamoo & Resnik, 2009)

مثال تطبيقي:

قيام أحد الباحثين بنقل جزء من إطار نظري متعلق بالحوكمة المؤسسية من دراسة منشورة وإدراجه ضمن بحثه دون الإشارة إلى المصدر الأصلي أو توثيقه وفق الأسلوب العلمي المعتمد.

٢. تزوير البيانات

يشير تزوير البيانات إلى إجراء تعديلات متعمدة على البيانات أو النتائج أو اختلاق معلومات غير حقيقية بهدف الوصول إلى نتائج معينة أو دعم فرضيات محددة. ويُعد هذا السلوك من أخطر الانتهاكات الأخلاقية لما يترتب عليه من إنتاج معرفة مضللة قد تؤثر في القرارات والسياسات المستندة إلى نتائج البحث.

مثال تطبيقي:

إضافة استجابات وهمية إلى بيانات الاستبانة من أجل رفع مستوى العلاقة الإحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ومستوى الأداء المؤسسي داخل الشركات محل الدراسة.

٣. التحيز

يحدث التحيز عندما تتأثر إجراءات البحث أو تفسير نتائجه بميول أو توقعات مسبقة، مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الموضوعية. وقد يظهر التحيز في اختيار العينة أو تصميم أدوات الدراسة أو تفسير النتائج أو حتى في عرضها.

مثال تطبيقي:

التركيز على اختيار شركات معروفة بتطبيقها المتقدم للحوكمة المؤسسية وإغفال الشركات الأخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج لا تعكس الواقع الفعلي لمجتمع الدراسة بصورة دقيقة.

٤. انتهاك الخصوصية

يقصد بانتهاك الخصوصية الكشف عن معلومات أو بيانات شخصية أو مؤسسية تخص المشاركين دون موافقتهم أو استخدامها لأغراض غير تلك التي جُمعت من أجلها. ويُعد احترام الخصوصية أحد المبادئ الأساسية التي تحافظ على ثقة المشاركين في العملية البحثية.

مثال تطبيقي:

الإفصاح عن أسماء الشركات المشاركة أو نشر بيانات داخلية مرتبطة بمستويات الأداء المؤسسي بطريقة تسمح بالتعرف على هوية تلك الشركات أو بعض موظفيها.

٥. تضارب المصالح

ينشأ تضارب المصالح عندما تتداخل المصالح الشخصية أو المهنية أو المالية مع متطلبات الموضوعية والاستقلالية في البحث العلمي، بما قد يؤثر في القرارات البحثية أو في تفسير النتائج.

مثال تطبيقي:

إجراء دراسة حول أثر الحوكمة المؤسسية في شركة تربط الباحث بها علاقة عمل مباشرة أو مصلحة مالية، ثم التأثير على عرض النتائج أو تفسيرها بما يخدم تلك المصلحة.

وتؤكد هذه القضايا مجتمعة أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لا يقتصر على الالتزام بالإجراءات الشكلية، بل يتطلب تبني ثقافة بحثية قائمة على الصدق والشفافية والمسؤولية العلمية. كما أن معالجة هذه التحديات منذ مرحلة تصميم الدراسة تسهم في تعزيز موثوقية النتائج وتدعم القيمة العلمية للبحث وقدرته على الإسهام في تطوير المعرفة والممارسة الإدارية.

الأطر التنظيمية والضوابط الحاكمة لأخلاقيات البحث العلمي

لا يقتصر ضمان الممارسات الأخلاقية في البحث العلمي على التزام الباحث بالمبادئ المهنية فحسب، بل تدعمه مجموعة من الأطر التنظيمية والمعايير الدولية التي تهدف إلى حماية المشاركين والمحافظة على نزاهة العملية البحثية. وتُعد لجان أخلاقيات البحث العلمي ومعايير التوثيق والنشر الأكاديمي من أبرز الأدوات التنظيمية التي تسهم في تعزيز جودة الدراسات العلمية وضمان التزامها بالضوابط الأخلاقية المعتمدة.

أولاً: دور لجان أخلاقيات البحث العلمي (IRB)

تُعرف لجان أخلاقيات البحث العلمي أو (IRB) Institutional Review Board بأنها جهات مستقلة تتولى مراجعة الدراسات التي تتضمن مشاركة بشرية للتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية المعتمدة قبل البدء في تنفيذها. وتركز هذه اللجان على حماية حقوق المشاركين وسلامتهم وضمان عدم تعرضهم لأي مخاطر غير مبررة نتيجة المشاركة في الدراسة.

وتشمل عملية المراجعة الأخلاقية عدداً من الجوانب المهمة، من أبرزها تقييم أهداف الدراسة، وآلية اختيار المشاركين، وإجراءات الحصول على الموافقة المستنيرة، ومدى كفاية التدابير المتخذة لحماية الخصوصية والسرية، إضافة إلى تقييم المنافع المتوقعة مقارنة بالمخاطر المحتملة.

مثال تطبيقي في الدراسات الإدارية:

عند تنفيذ دراسة ميدانية حول أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المؤسسي في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض، قد تتطلب الإجراءات الأخلاقية عرض نموذج الاستبانة وآلية جمع البيانات على لجنة أخلاقيات البحث للتأكد من عدم تضمين أسئلة قد تكشف معلومات حساسة عن الشركات أو تؤثر على المشاركين وظيفياً أو مهنيًا.

ثانياً: معايير الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)

تمثل معايير APA أحد أكثر الأنظمة الأكاديمية استخداماً في توثيق المصادر العلمية وتنظيم الكتابة البحثية. وعلى الرغم من ارتباطها بالتوثيق العلمي بصورة أساسية، إلا أن دورها يمتد إلى تعزيز الأمانة العلمية والحد من الممارسات غير الأخلاقية المرتبطة بالاقتراس والانتحال العلمي.

وتوفر هذه المعايير قواعد واضحة لتوثيق الكتب والدوريات والأبحاث العلمية والمصادر الإلكترونية، بما يضمن حفظ الحقوق الفكرية للباحثين والمؤلفين وبتبج للقارئ إمكانية الرجوع إلى المصادر الأصلية للتحقق من المعلومات المستخدمة.

كما تسهم معايير APA في تعزيز الشفافية العلمية من خلال تنظيم عرض الجداول والأشكال والنتائج الإحصائية بصورة دقيقة، الأمر الذي يساعد على رفع مستوى المصداقية وإمكانية إعادة اختبار النتائج أو الاستفادة منها في دراسات لاحقة.

مثال تطبيقي في الدراسات الإدارية:

عند الاستناد إلى دراسات سابقة تناولت الحوكمة المؤسسية أو الأداء المؤسسي، فإن الالتزام بقواعد APA يقتضي توثيق جميع الاقتباسات والأفكار والنتائج المستفادة من تلك الدراسات داخل متن البحث وفي قائمة المراجع النهائية، بما يحفظ الحقوق الفكرية لأصحابها ويمنع الوقوع في الانتحال العلمي.

التكامل بين لجان الأخلاقيات ومعايير APA

على الرغم من اختلاف طبيعة الدور الذي تؤديه لجان أخلاقيات البحث العلمي عن الدور الذي تؤديه معايير APA، فإن كليهما يشكلان منظومة متكاملة لحماية العملية البحثية. فبينما تركز لجان الأخلاقيات على حماية المشاركين وضمان سلامة إجراءات البحث، تركز معايير APA على حماية الملكية الفكرية وتعزيز النزاهة والأمانة العلمية في توثيق المعرفة ونشرها.

ويؤدي الالتزام المتزامن بهذين الجانبين إلى رفع جودة البحث العلمي وزيادة موثوقية نتائجه، الأمر الذي يعزز الثقة في المخرجات البحثية ويضمن توافقها مع المعايير الأكاديمية والمهنية المعتمدة محلياً ودولياً.

التطبيق العملي لأخلاقيات البحث العلمي في دراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المؤسسي في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض

يمثل الجانب التطبيقي لأخلاقيات البحث العلمي أحد العناصر الجوهرية في الدراسات الميدانية، حيث تنتقل المبادئ الأخلاقية من إطارها النظري إلى ممارسات فعلية تحكم جميع مراحل تنفيذ الدراسة. وتزداد أهمية ذلك في البحوث الإدارية التي تعتمد على جمع البيانات من الأفراد والمنظمات، نظراً لما قد تتضمنه من معلومات ذات طبيعة مهنية أو تنظيمية حساسة. ومن هذا المنطلق، فإن تطبيق المعايير الأخلاقية في الدراسة الحالية يعد ضرورة أساسية لضمان جودة البيانات، وتعزيز مصداقية النتائج، والمحافظة على حقوق جميع الأطراف المشاركة.

أولاً: الاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بجمع البيانات

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من العاملين في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض باستخدام الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة للحصول على المعلومات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة. وقد استدعى ذلك مراعاة عدد من الضوابط الأخلاقية التي تكفل احترام المشاركين وضمان سلامة الإجراءات البحثية.

وفي هذا السياق، جرى توضيح الهدف العلمي للدراسة بصورة واضحة للمشاركين قبل الإجابة عن الاستبانة، مع التأكيد أن المعلومات المطلوبة ستستخدم لأغراض أكاديمية وبحثية فقط، وأن المشاركة تتم بصورة طوعية دون أي إلزام أو ضغوط مباشرة أو غير مباشرة.

كما تم تجنب جمع أي معلومات لا ترتبط بشكل مباشر بأهداف الدراسة أو قد تؤدي إلى الكشف عن هوية المشاركين، بما يحد من احتمالية التعرض لأي آثار مهنية أو شخصية قد تنجم عن المشاركة في البحث.

ثانياً: الجوانب الأخلاقية في تصميم الاستبانة

عند إعداد أداة الدراسة روعي أن تكون فقرات الاستبانة مرتبطة بشكل مباشر بمتغيرات البحث المتمثلة في مبادئ الحوكمة المؤسسية والأداء المؤسسي، مع تجنب الأسئلة التي قد تُفسر على أنها تدخل في الشؤون الشخصية أو المهنية للمشاركين.

كما تم استخدام عبارات واضحة ومحددة تقلل من احتمالية سوء الفهم أو التأويل المتعدد، الأمر الذي يسهم في الحصول على استجابات أكثر دقة وموضوعية. كذلك تمت مراعاة الحياد في صياغة الفقرات بحيث لا تدفع المشاركين نحو إجابات معينة أو تعكس توجهاً مسبقاً تجاه موضوع الدراسة.

ويُعد هذا الإجراء من المتطلبات الأخلاقية المهمة، لأن تصميم الأداة بصورة منحازة قد يؤدي إلى تشويه النتائج ويؤثر في مصداقية الاستنتاجات النهائية.

ثالثاً: ضمان سرية المشاركين وحماية خصوصيتهم

تُعد السرية من أهم المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالدراسات الإدارية، خصوصاً عندما تتناول موضوعات ترتبط بأساليب الإدارة والرقابة والحوكمة داخل الشركات.

ولذلك تم التعامل مع جميع البيانات المقدمة من المشاركين على أنها معلومات سرية تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع عدم تضمين الاستبانة أي بيانات تعريفية مباشرة مثل الأسماء أو أرقام الهواتف أو المعلومات التي تسمح بالتعرف على هوية المشارك.

كما اقتصر عرض نتائج الدراسة على البيانات المجمعة والتحليلات الإحصائية العامة دون الإشارة إلى أي فرد أو شركة بعينها، بما يضمن عدم إمكانية الربط بين الاستجابات وأصحابها.

رابعاً: الموافقة المستنيرة للمشاركين

استندت المشاركة في الدراسة إلى مبدأ الموافقة المستنيرة الذي يقتضي تزويد المشاركين بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالدراسة قبل اتخاذ قرار المشاركة.

وتضمنت المعلومات المقدمة شرحاً مختصراً لأهداف البحث وطبيعة البيانات المطلوبة والمدة الزمنية اللازمة للإجابة عن الاستبانة، إضافة إلى التأكيد على أن المشاركة اختيارية بالكامل وأن للمشارك الحق في الامتناع عن الإجابة أو الانسحاب من المشاركة في أي مرحلة دون أن يترتب على ذلك أي أثر أو التزام.

ويعزز هذا الإجراء من احترام استقلالية المشاركين ويضمن اتخاذهم قرار المشاركة بناءً على معرفة كافية بطبيعة الدراسة ومتطلباتها.

خامساً: إدارة البيانات وحمايتها

تفرض أخلاقيات البحث العلمي مسؤولية مباشرة فيما يتعلق بكيفية حفظ البيانات واستخدامها بعد جمعها. ولذلك فإن البيانات المستمدة من المشاركين ينبغي أن تحفظ في بيئة آمنة تحد من إمكانية الوصول إليها من قبل أي جهة غير مخولة.

كما يقتصر استخدام البيانات على تحقيق الأهداف العلمية المرتبطة بالدراسة الحالية، مع الامتناع عن مشاركتها أو إعادة استخدامها في أغراض أخرى دون مبررات علمية وأخلاقية واضحة. ويعد هذا الإجراء ضرورياً للحفاظ على ثقة المشاركين وضمان عدم استغلال المعلومات التي قدموها خارج النطاق البحثي المحدد.

سادساً: تضارب المصالح المحتمل

من القضايا الأخلاقية المهمة في الدراسات الإدارية احتمال وجود مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تؤثر في موضوعية البحث أو تفسير نتائجه. وقد يظهر ذلك في حال وجود علاقات وظيفية أو مالية أو مهنية مع بعض الجهات محل الدراسة.

ولتجنب هذا النوع من التأثيرات، ينبغي أن تستند جميع مراحل الدراسة إلى أسس علمية موضوعية، وأن يتم تحليل النتائج وتفسيرها وفق ما تكشفه البيانات الفعلية دون محاولة توجيه النتائج لخدمة مصالح أو توجهات معينة. كما ينبغي الإفصاح عن أي علاقات أو ظروف قد تؤثر في استقلالية البحث متى ما وجدت.

سابعاً: المخاطر الأخلاقية المتوقعة وآليات التعامل معها

رغم أن الدراسة الحالية لا تتطوي على مخاطر جسدية أو صحية للمشاركين، إلا أن بعض المخاطر الأخلاقية قد تظهر أثناء تنفيذها، ومن أبرزها احتمال تردد بعض المشاركين في تقديم آرائهم الحقيقية بشأن ممارسات الحوكمة داخل شركاتهم خشية إساءة استخدام المعلومات أو تأثيرها على أوضاعهم الوظيفية.

وللمعالجة ذلك، تم التأكيد على مبدأ السرية الكاملة وعدم الكشف عن هوية المشاركين، إضافة إلى توضيح أن نتائج الدراسة ستعرض بصورة إجمالية لأغراض أكاديمية فقط. كما أن تجنب جمع البيانات التعريفية يساهم في تعزيز شعور المشاركين بالأمان ويزيد من احتمالية الحصول على استجابات صادقة ودقيقة.

وقد يتمثل خطر آخر في احتمال إساءة تفسير النتائج أو تعميمها بصورة تتجاوز حدود الدراسة، ولذلك فإن عرض النتائج ومناقشتها يجب أن يتم في إطار حدود الدراسة ومجتمعها البحثي، مع تجنب إصدار أحكام عامة لا تدعمها البيانات الفعلية.

خلاصة تطبيقية

يتضح من خلال ما سبق أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجموعة من المتطلبات الإجرائية الشكلية، وإنما تمثل إطاراً عملياً متكاملًا يوجه جميع مراحل الدراسة الحالية. فابتداءً من تصميم الاستبانة واختيار المشاركين، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج وتفسيرها، تشكل المبادئ الأخلاقية ضماناً أساسية لتحقيق النزاهة العلمية وتعزيز الثقة في النتائج المتعلقة بآثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المؤسسي في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض. كما أن الالتزام بهذه المبادئ يساهم في إنتاج معرفة علمية أكثر دقة وموثوقية، ويعزز القيمة التطبيقية للنتائج في دعم الممارسات الإدارية واتخاذ القرارات داخل منظمات الأعمال.

الخاتمة

أبرزت مناقشة أخلاقيات البحث العلمي أهمية الالتزام بالمعايير الأخلاقية بوصفها أحد المرتكزات الأساسية لضمان جودة الدراسات الأكاديمية ومصادقية نتائجها. وقد اتضح أن نجاح أي دراسة علمية لا يعتمد فقط على سلامة

المنهجية أو دقة التحليل الإحصائي، وإنما يرتبط كذلك بمدى الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التي تنظم مختلف مراحل العملية البحثية.

كما تناول التقرير مجموعة من المبادئ الأخلاقية الأساسية المتمثلة في الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة، والتي تشكل إطاراً متكاملأ يسهم في حماية حقوق المشاركين وتعزيز الثقة في النتائج البحثية. كذلك تم استعراض أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحثين، مثل الانتحال العلمي وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، مع توضيح انعكاساتها السلبية على جودة المعرفة العلمية وموثوقيتها.

وتبين أيضاً الدور المحوري الذي تؤديه لجان أخلاقيات البحث العلمي ومعايير APA في تنظيم الممارسات البحثية وحماية المشاركين والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية، بما يدعم النزاهة الأكاديمية ويعزز مصداقية الإنتاج العلمي. وعلى المستوى التطبيقي، أظهر الربط بين أخلاقيات البحث العلمي وموضوع الدراسة الحالية أن الالتزام الأخلاقي يمثل عنصراً أساسياً في جميع مراحل البحث المتعلقة بدراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المؤسسي في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض، بدءاً من تصميم أداة الدراسة وجمع البيانات، مروراً بحماية خصوصية المشاركين وإدارة البيانات، وانتهاءً بتحليل النتائج وعرضها بصورة موضوعية ومحايدة.

وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى تعزيز الوعي بأخلاقيات البحث العلمي في الدراسات الإدارية المستقبلية، وترسيخ الممارسات الأخلاقية باعتبارها جزءاً أصيلاً من الثقافة البحثية، بما يسهم في إنتاج بحوث أكثر جودة وموثوقية وقادرة على دعم التطوير المؤسسي وصناعة القرار المبني على الأدلة العلمية.

- Floridi, L., Cows, J., Beltrametti, M., Chatila, R., Chazerand, P., Dignum, V., Luetge, C., Madelin, R., Pagallo, U., Rossi, F., Schafer, B., Valcke, P., & Vayena, E. (2018). AI4People—An Ethical Framework for a Good AI Society: Opportunities, Risks, Principles, and Recommendations. *Minds and Machines*, 28(4), 689–707.
<https://doi.org/10.1007/s11023-018-9482-5>
- Jobin, A., Ienca, M., & Vayena, E. (2019). The global landscape of AI ethics guidelines. *Nature Machine Intelligence*, 1(9), 389–399.
<https://doi.org/10.1038/s42256-019-0088-2>
- Miteu, G. D. (2024). Ethics in scientific research: A lens into its importance, history, and future. *Annals of Medicine and Surgery*, 86(5), 2395.
<https://doi.org/10.1097/MS9.0000000000001959>
- Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2009). *Responsible Conduct of Research*. Oxford University Press.